الآثار الاجتماعية للتضخم الاقتصادي على الأسرة المصرية
دراسة ميدانية على عينة من الأسر بمحافظة أسيوط

إعداد

د/ أحمد زين العابدين أحمد

أستاذ علم الاجتماع المساعد –

بكلية الآداب – جامعة أسيوط

د/ جلال محمد نجيب محمد مهني

مدرس علم اجتماع السكان –

بكلية الآداب –جامعة السويس

الباحثة / تقى خالد شاذلى عبد اللاه

باحث ماجستير في الآداب تخصص / علم الاجتماع

كلية الآداب – جامعة السويس

المستخلص

بحثت هذه الدراسة في الآثار الاجتماعية للتضخم الاقتصادي على الأسرة في مصر، وذلك بالاعتماد على طريقة المسح الاجتماعي بالعينة، وبإجراء الدراسة الميدانية على عينة بلغت (300) من الأسر باختلاف المستويات الثقافية والتعليمية والاقتصادية والاجتماعية، وتم اختيارهم بطريقة عمدية قصدية، من خلال تطبيق مقياس من تصميم الباحثون. توصل البحث إلى أن هناك تغيرات كثيرة في بناء الأسرة ووظائفها كنتيجة للتضخم الاقتصادي وارتفاع الأسعار وأثر على وظائف الأسرة الاقتصادية حيث أصبحت الأسرة غير قادرة على تلبية احتياجات أبنائها، ولذلك اضطر بعض الاباء بدفع أبنائهم إلى سوق العمل لسد احتياجاتهم الأساسية ، وهو ما دفع الزوجة إلى سوق العمل لمساعدة الزوج في سد احتياجات أبنائهم، وأثر التضخم على بناء الأسرة وذلك عن طريق ان ارتفاع الأسعار يؤدى إلى زعزعة استقرار الأسرة واعتلال صحة أفرادها ، وأيضا يؤدى إلى بروز مشكلات كالطلاق والخلافات العائلية ، وأدى التضخم الاقتصادي إلى تغير شكل الأسرة بين الماضي والحاضر فبدلًا من قيام الأزواج بإنجاب عدد كبير من الأطفال كالسابق ؛ وذلك نظرا لعدم وجود صعوبات اقتصادية في ذلك الوقت ، ولكن اضطر الأزواج الآن إلى التقليل او الحد من انجابهم .

الكلمات المفتاحية: الآثار الاجتماعية، التضخم الاقتصادي، الأسرة.

The social effects of economic inflation on the Egyptian family "A field study on a sample of families in Assiut Governorate"

Abstract:

This study investigated the social effects of economic inflation on families in Egypt, by relying on the sample social

survey approach, and by conducting a field study on a sample of (300) families of different cultural, educational, economic, and social levels. They were selected in an intentional manner, by applying a scale of Designed by researchers. The research concluded that there are many changes in the structure of the family and its functions as a result of economic inflation and the rise in prices and its impact on the family's economic functions, as the family has become unable to meet the needs of its children, and therefore some fathers were forced to push their children into the labor market to meet their basic needs and also push the wife into the labor market to help. The husband is able to meet the needs of their children, and the impact of inflation on family building is that the rise in prices leads to the destabilization of the family and the ill health of its members, and also leads to the emergence of problems such as divorce and family disputes, and also through the change in the form of the family between the past and the present. Instead of couples having a number of children, as many children as before, due to the lack of economic difficulties, couples are now forced to reduce or limit their children.

Key Words: Social impacts, economic inflation, family.

مقدمة: –

يواجه الاقتصاد العالمي حاليا عددا من التحديات المثيرة للاضطرابات0 وتنو الآفاق بأعباء ثقيلة من جراء ارتفاع التضخم إلى مستوى لم يشهده على مدى عدة عقود، وتشديد الأوضاع المالية في معظم المناطق، والغزو الروسي لأوكرانيا، وجائحة كوفيد –19 التي لاتزال مستمرة 0 وتسهم عودة السياسات النقدية وسياسات المالية العامة إلى الأوضاع العادية بعد الدعم غير المسبوق الذى قدمته أثناء الجائحة في تخفيف الطلب بينما يهدف صناع السياسات الى تخفيض التضخم وإعادته الى مستواه المستهدف 0 ولكن هناك نسبة متزايدة من الاقتصادات التي تشهد إما تباطؤا في النمو أو انكماشا مباشرا 0 وتعتمد صحة الاقتصاد العالمي المستقبلية اعتمادا حاسما على المعايرة الناجحة للسياسة النقدية، ومسار الحرب في أوكرانيا، واحتمال حدوث مزيد من الانقطاعات المرتبطة بالجائحة على جانب العرض.

وتشير التنبؤات الى تباطؤ النمو العالمي من 6,0% في عام 2021 الى 3,2% في عام 2022 ثم 2,7% في عام 2023 و يمثل ذلك اضعف أنماط النمو منذ عام 2001 باستثناء فترة الأزمة المالية العالمية و المرحلة الحادة من جائحة كوفيد –19، و يرجع الى التباطؤ الاقتصادي الملحوظ في اكبر الاقتصادات : انكماش إجمالي الناتج المحلي للولايات المتحدة في النصف الأول من 2022، و انكماش شهدته منطقة اليورو في النصف الثاني من 2022، و طول أمد تفشي جائحة كوفيد –19 و إجراءات الاغلاق العام في الصين الى جانب تزايد الازمة في قطاع العقارات. وحوالي ثلث اقتصاد العالم معرض لأن يشهد ربعي سنة متتاليين من النمو السلبي. وتشير التنبؤات الى ان التضخم العالمي سيرتفع من 4,7% في 2021 الى 8,8% في 2022 لكنه سيتراجع الى 6,5% في 2023 والى 4,1% في 2024. وكان الارتفاع المفاجئ في التضخم أكثر انتشارا في الاقتصادات المتقدمة، مع زيادة درجات

التباين على مستوى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية (صندوق النقد الدولي، 2022، 1).

ومن ذلك يشهد الاقتصاد العالمي العديد من التحولات، ويعتبر التضخم من أخطر المشكلات التي يواجها العالم ولاسيما مصر، والتضخم لا يؤثر فقط على الجوانب الاقتصادية بل له أثار اجتماعية على الاسرة كبناء في المجتمع وعلى قيامها بوظائفها.

أولاً – مشكلة البحث:

مرت مصر بتغيرات اقتصادية و اجتماعية هامة ظهرت تدريجياً اعتباراً من عام 1974 وذلك بتطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي ثم برامج الإصلاح الاقتصادي منذ منتصف الثمانينات، والتي اشتملت على تعديلات هيكلية للاقتصاد المصري والسياسات المالية، والنقدية والسعرية، والتسويقية وإلغاء دعم المدخلات الزراعية، والتركيب المحصولي، ونظام التوريد الإجباري، وتحرير الأسعار وتركها تتحدد وفقاً لقوي العرض والطلب، وتحفيز القطاع الخاص للقيام بدور فعال في مجال الإنتاج والتصدير والاستيراد، كما استهدفت سياسات الإصلاح الاقتصادي التي انتهجتها مصر وتم البدء في تطبيقها منذ منتصف الثمانينات (1987/86) تحقيق معدلات مرتفعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتوفير المناخ الملائم لتفاعل قوى العرض والطلب والتغلب على كافة المعوقات التي تواجه الاقتصاد المصري (الشيمي، عبدالله،2021، 3).

لكن بالرغم من أن التوجه إلى اقتصاد السوق كان بهدف معلن هو تخليص الاقتصاد من العوامل التي تكبله وتمنعه من الانطلاق في كافة المجالات، إلا أن هذه الإجراءات والسياسات وإن كانت بمثابة العلاج الذي أجمع عليه معظم الخبراء في الداخل بل والخارج 0 إلا أن هذا العلاج تمخض عنه الكثير من الآثار الجانبية والتي

تصدت لها العديد من الدراسات مثل زيادة الصبغة الاحتكارية، وزيادة معدلات البطالة وسوء توزيع الدخل والتضخم باعتبارها أمراض اقتصادية ملازمة لطبيعة النظام الاقتصادي (حسن،2006، 113).

ويعد التضخم من أهم المشاكل الاقتصادية التي تواجه معظم اقتصاديات دول العالم النامية والمتقدمة على السواء، اذ يؤدى إلى تأثير عميق ومتشعب على كافة فئات المجتمع والقطاعات الاقتصادية المختلفة من الأفراد وقطاع الأعمال والقطاع الحكومي. وقد شهدت العقود الماضية ارتفاعات ملحوظة في معدلات التضخم العالمية وصلت في بعض الدول إلى ضعفين أو أكثر، مما أثر سلباً في تذبذب معدلات النمو الاقتصادي ويحظى موضوع التضخم باهتمام واسع ليس من قبل الاقتصادين فقط بل أيضاً من قبل الأفراد العاديين. ويرجع ذلك الى ما يسببه التضخم من تكاليف اجتماعية و اقتصادية كبيرة، فهو يعيق عمليات تخصيص الموارد وتوزيع عشوائي للدخل و الثروة في المجتمع وهذا يؤدى الى التأثير بشكل سلبى على الرفاه الاجتماعية (ذنون،سليمان،2019، 455)، وأصبح مجابهة الموجات التضخمية أو الحفاظ على معدلات تضخم مستقرة ومنخفضة من أهم التحديات التي تواجه إدارة الاقتصاد الكلى في معظم دول العالم، و لاسيما النامية منها، بسبب ارتفاع تكاليفه الاقتصادية والاجتماعية، فعدم الاستقرار السعرى الذى ينشأ بسبب التضخم يؤثر سلباً على النشاط الاقتصادي ويحد من القدرة على التخطيط المستقبلي الكفء، مما يجعل الوحدات الاقتصادية غير راغبة في الدخول في عقود طويلة الأجل، الأمر الذى ينعكس بدوره سلباً على معدلات النمو الاقتصادي (مشعل،2017، 843).

ولا شك أن التضخم يمثل مشكلة دائمة في حد ذاته عالمياً ومحلياً، ولا يقتصر على مصر فقط وان اختلفت آثاره وحدته في كل زمان ومكان. لان التضخم يمثل دائما العرض المرضى للأداء الاقتصادي أولاً والاجتماعي ثانياً.

وفى ضوء ذلك سجلت معدلات التضخم العالمي لعام 2015–2016 في معظم الدول الصناعية الكبرى خلال السنة المنتهية في يونيو2016 مستويات منخفضة بما يقل كثيراً عن تلك المستهدفة، كنتيجة لتباطؤ نمو الاقتصاد العالمي، والآثار المترتبة على التراجع الشديد في أسعار السلع الأولية. بينما أدت اضطرابات أسعار صرف العملات والتطورات المحلية في بعض دول الاقتصادات الناشئة الى تصاعد معدلات التضخم في معظمها.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية، ارتفع معدل التضخم وفقاً لمؤشر أسعار المستهلكين بنحو1,0% خلال السنة المنتهية في يونيو2016، مقابل نحو 0,1% خلال السنة المنتهية في يونيو2015، وبما يقل عن متوسط معدله البالغ 1,7% خلال العشرة أعوام الأخيرة. وجاء ذلك مع زيادة الإيجارات وأسعار الخدمات الصحية والمواصلات. وفى المملكة المتحدة، بلغ معدل التضخم وفقاً لأسعار المستهلكين 0,5% مقابل صفر%، وجاءت معظم الزيادة تأثراً يتصاعد أسعار خدمات المطاعم والفنادق. وفى منطقة اليورو، سجل معدل التضخم زيادة طفيفة بنحو0,1%، مقابل 0,2%، وذلك كمحصلة لتباطؤ الزيادة في أسعار الغذاء، وزيادة انكماش أسعار الطاقة. وسجلت ثلاثة عشر دولة بالمنطقة انكماشاً في الرقم القياسي للأسعار بنسبة0,4% خلال شهر يونيو2016، وهو أكبر تراجع منذ ابريل 2013، مقابل ارتفاعه بنفس النسبة خلال يونيو 2015، تأثراً باستمرار انخفاض أسعار الطاقة والكهرباء، إلى جانب ارتفاع الين امام الدولار منذ بداية العام.

وفى دول الاقتصادات الناشئة، ارتفع معدل التضخم السنوي في الصين بنسبة 1,9% خلال يونيو مقابل1,4% خلال يونيو2015، كنتيجة أساسية لزيادة أسعار الطعام. وارتفع في جنوب افريقيا الى 6,5% مقابل4,6%، وانخفض المعدل في روسيا

الى 7,5% في يونيو2016 مقابل15,3% في يونيو2015، ويعزى هذا التراجع الى ما اتخذه بنك روسيا المركزي من إجراءات

لإعادة الاستقرار الى الأسعار عبر تقييد السياسة النقدية، وتصاعد سعر صرف الروبل مقابل الدولار خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2016 (البنك المركزي المصري، التقرير السنوي 2015/6،2016).

جدول "1" معدل التضخم العالمي لمجموعة من دول العالم في الفترة من 2015 إلى 2021.

عام / الدول	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الولايات المتحدة	0,1	1,0	1,6	2,9	1,6	0,6	7,0
المملكة المتحدة	0,0	0,5	2,6	2,3	1,9	0,8	4,8
اليابان	0,4	0,4-	0,4	0,7	0,7	0,1	0,8
منطقة اليورو	0,2	0,1	1,3	2,0	1,3	0,3	5,0
المانيا	0,3	0,3	1,6	2,1	1,6	0,9	5,3
فرنسا	0,3	0,2	0,7	2,0	1,2	0,2	2,8
إيطاليا	0,2	0,4-	1,2	1,3	0,7	0,2-	3,9
الصين	1,4	1,9	1,5	1,9	2,7	2,5	1,5
روسيا	15,3	7,5	4,4	2,3	4,7	3,2	8,4

-الجدول من إعداد الباحثة بناءًا على البيانات المتاحة في التقارير السنوية من عام 2015 الى 2021 على موقع البنك المركزي المصري.

واذا حاولنا ان نستقصى عن هذه الظاهرة في حال **الاقتصاد المصري منذ2016 الى الآن** تشير بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء الى ارتفاع الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين (حضر) بمعدل 29,8% خلال السنة المالية 2017/2016 مقابل 14,0% خلال السنة المالية السابقة، ويعزى الارتفاع في معدل التضخم الى الإجراءات التي اتخذتها الدولة في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي، وخاصة تحرير سعر الصرف الجنية المصري، وانخفض الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (حضر) بمعدل14,4% في نهاية سنة2018 واستمر في الانخفاض الى 9,4% في عام 2019، و وصل في عام 2020 إلى5,6%، وتشير بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء إلى تراجع معدل التضخم الى 3,1% خلال الفترة يوليو / مارس من السنة المالية 2021/2020، مقابل 4,3% خلال الفترة المناظرة من السنة المالية السابقة بينما ارتفع معدل التضخم إلى 3,6% خلال الفترة يوليو / ديسمبر من السنة المالية 2022/2021، مقابل 2,7% خلال الفترة المناظرة من السنة المالية السابقة (البنك المركزي المصري، التقارير السنوية من 2016 الى 2022).

وارتفع المعدل السنوي للتضخم العام لإجمالي الجمهورية ليسجل 26,5% في يناير 2023 من 21,9% في ديسمبر2022 (البنك المركزي المصري، التحليل الشهري للتضخم،1).

نلاحظ مما سبق تذبذب معدلات التضخم في مصر بين الانخفاض والارتفاع وذلك بسبب اخفاق السياسات التي تتبعها الدولة في الإصلاح الاقتصادي. لهذا، تعتبر ظاهرة التضخم من بين أهم الموضوعات الاقتصادية التي تشغل صناع السياسات الذين ينصب تركيزهم على تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار والحد من ظاهرة التضخم وآثارها السلبية على مختلف القطاعات الاقتصادية (طه،2021، 4). وغنى

عن البيان أن التضخم له أثاراً اجتماعية سلبية وخطيرة على البناء الاجتماعي برمته، لما يحدثه من انعكاسات وخصوصاً على الفقراء عموماً.

وهذا ما أكدته العديد من الدراسات الاجتماعية التي تناولت الآثار الاجتماعية للتضخم ومن أهمها دراسة (حماد، 2014) عن التضخم وآثاره الاجتماعية وتسعى هذه الدراسة إلى رصد الآثار الاجتماعية لظاهرة التضخم في المجتمع المصري وذلك من خلال تحليل الآثار الاجتماعية للتضخم على عينة من الفقراء في محافظة المنوفية. وهو أمر ينجم عنه ضغوط اجتماعية وربما سياسية فعندما يصل الغلاء وزيادة الأسعار وارتفاع مستويات التضخم الى مستويات عالية، سوف يهدد حتما الاستقرار السياسي والاجتماعي حيث ان الزيادة المفرطة والمستمرة في الأسعار تلتهم الأجور والأرباح وهذا ينعكس أثره على حياة الافراد الاجتماعية وتطلعاتهم (ياسين،1980، 53).

وفى ضوء ذلك تمثل الأسرة النواة الرئيسية في المجتمع الذي يتشكل بدوره من مجموع الأسر. ومن هنا فان ما تعيشه الأسرة من ظروف اجتماعية واقتصادية وصحية ينعكس بدوره على المجتمع الكبير سلبا أو إيجابا. فعندما تحيا الأسرة حياة مستقرة فان ذلك يعنى مزيدا من الاستقرار المجتمعي، أما في حالة مرور الأسرة غير مرغوبة فان تأثيرات ذلك تمتد لتشمل البناء الاجتماعي في شكله الكلي. ومن هنا، فإن الحديث عن التأثيرات الاجتماعية للتضخم الاقتصادي على الأسرة يقتضي بالضرورة ملاحظة تداعيات ذلك على الأسرة كحالة خاصة وعلى المجتمع كنتيجة تراكمية لمجموع الحالات الأسرية. وبالتالي وبالنظر إلى الآثار الاجتماعية المترتبة على ارتفاع الأسعار، فانه ينبغي الإشارة هنا إلى أن ذلك يختلف باختلاف الفئات المتضررة ومستوى التحليل.

وقد بينت دراسة (طلب، 2006) أن البرنامج الاقتصادي يعرض على البلاد النامية، لمواجهة مشكلاتها الاقتصادية، نظاما رأسماليا يعتمد بصفة أساسية على "الرؤية النقدية" في إدارة السياسات الاقتصادية. فيركز على جانب الطلب الكلى ولا يهتم بنفس الدرجة بالعرض الكلى، حيث تكمن مشكلة البلاد النامية. وبالتالي، البرنامج يضع البلاد النامية في بداية الطريق الرأسمالي ولكن لا يساعدها كثيرا على التحرك فيه. فلا تتوفر في هذه البلاد بصفة عامة، مؤسسات وآليات النظام التي تجعلها قادرة على المنافسة مع الدول الرأسمالية. وعليه فإن تطبيق برنامج صندوق النقد الدولي على الدول النامية مع ضعف قدرتها التنافسية يعزز المخاوف بأن الأمر قد ينتهى بفتح أسواق الدول النامية أمام منتجات الدول الصناعية وتفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية لها، وقد أظهرت دراسة (Pretorius ، 2012) الآثار السلبية لارتفاع التضخم على النمو الاقتصادي وهو ما يؤدى الى تقيد النمو الاقتصادي حيث يؤثر التضخم على الإنتاج فهو يوجه رؤوس الأموال الى الأنشطة الاقتصادية التي لا تفيد النهضة الاقتصادية في مراحلها الأولى، وذلك بسبب ارتفاع الأسعار والأجور والارباح في القطاعات الإنتاجية المخصصة لإنتاج السلع الاستهلاكية، على حساب الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية والتي هي أساس تحقيق النمو الاقتصادي، وتهدف دراسة (إلفي، حمزة،2021) إلى معرفة العلاقة بين متغيرات الهيكل العمرى للسكان كأحد العوامل الديموغرافية و التضخم في البيئة الاقتصادية العربية للفترة 2010–2019 وانطلاقا من ذلك توصلنا الى ان معدل التضخم يتأثر طرديا مع معدل نمو فئة صغار السن وعكسيا مع نمو فئة السكان في سن العمل ضمن مرحلة الاستفادة من النافذة الديموغرافية التي تمر بها الدول العربية عينة الدراسة ، وترى دراسة (Geist and otto ،2017) أن هناك ارتباط بين الانجاب ،والطبيعة المتغيرة للوضع الاقتصادي الذى يواجه الشباب حيث ان تربية الأطفال تمثل جهد مالي أو قيود الموارد . تنطوي

تربية الأطفال على تكاليف مباشرة وغير مباشرة وهذا يجعل الآباء يرون أن الأطفال مكلفون للغاية استجابة للضغوط المالية وتوصلت الدراسة إلى ان الرجال والنساء ذوى الدخل المنخفض والتعليم الأقل لديهم مخاوف بشأن فرص عملهم في المستقبل لا يرغبون في انجاب أطفال ، و كشفت دراسة (Mibalyi ، 2020) ان الاسرة كبيرة الحجم تعنى من الفقر النسبي ، مما يعنى أن الأسر التي لديها ثلاثة أطفال كانت في وضع مالي أسوأ بكثير من تلك التي ليس لديها أطفال أو تلك التي لديها طفل أو طفلان وهذا يعنى ان الانجاب يتأثر بالعوامل الاقتصادية.

وتبين دراسة (Kearney and Levine، 2007) أن من بين العوامل المؤثرة في الخصوبة هي العوامل الاقتصادية ومن بين أكثرها أثرا هو المستوى المعيشي أو متوسط دخل الفرد ، وتشير الدراسات الى وجود علاقة عكسية بين الدخل وخصوبة الأسرة ، فتشير الى ان الاسر ذات الدخل المرتفع تقل معدلات خصوبتها ، في حين أن الأسر الفقيرة ذات الدخل المنخفض ترتفع فيها معدلات الخصوبة ، وجدت دراسة (Gorry، 2019) ان هناك آثارا غير متجانسة لإنجاب الأطفال في سن المراهقة على نتائج التعليم وسوق العمل والحالة الاجتماعية والاقتصادية وتظهر النتائج أن الانجاب في سن المراهقة يؤدى الى انخفاض التحصيل التعليمي ، وانخفاض الدخل ، ووجدت دراسة (Biney and others ، 2020) كانت هناك تغييرات كبيرة في السلوك الإنجابي للمرأة على الصعيد العالمي التي كان لها آثار عميقة على النمو السكاني . على الرغم من انخفاض الخصوبة في جنوب إفريقيا في السنوات الأخيرة، إلا أن النمو السكاني لم يتباطأ بعد درست هذه الدراسة أنماط الإنجاب في جنوب إفريقيا على وجه التحديد. قام بالتعرف على انتشار الخصوبة بين النساء من خلال العلاقات المختلفة بينها وبين العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المرتبطة بها وأظهرت النتائج أن زيادة التعليم والثروة هي عوامل تقلل من عملية الانجاب.

واستهدفت دراسة (حسن ،2007) تحديد مستويات السلوك الإنجابي للريفيات بمحافظتي المنوفية وأسيوط ، كما اتضح من خلال النتائج ان من بين اكثر المتغيرات علاقة بالسلوك الإنجابي للريفيات بمحافظة أسيوط الدخل الشهري لأسرة المبحوث ، وقد اتسقت هذه الدراسة مع دراسة (حسين وآخرون ، 2019) حول رغبة المرأة في الانجاب تزداد بزيادة المستوى الاقتصادي ، كما أوضحت تأثير المهنة على تفضيلات الانجاب ، وحجم الاسرة ، اما دراسة (الضبع ، 2000) فقد تناولت تحليل العلاقة بين كثرة الانجاب والمستوى الاقتصادي للأسرة ، بينما تناولت دراسة (خليل ، 1996) الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأسرة وتأثيرها على سلوكها الإنجابي فيعتبر السلوك الانجاب للأسرة تغير نابع بصفة رئيسية من تضافر العوامل الاقتصادية والاجتماعية ، كما يأتي تأكيداً على ان السلوك الإنجابي يتعلق بالزوجين معا ويرتبط بهما ويعد معبرا عن الأسلوب المعيشي للأسرة و التأثيرات السوسيو اقتصادية على كل من الأزواج والزوجات تجاه عملية الانجاب .

ومن المؤشرات السابقة تمكن الباحثون من تحديد مشكلة البحث في تساؤل رئيسي مؤداه: – ما هي الآثار الاجتماعية للتضخم الاقتصادي على الأسرة المصرية؟

ثانياً: – أهمية البحث: –

1–الأهمية النظرية (المعرفية): –

تتمثل فيما يضيفه البحث من معارف ومعلومات جديدة تثرى النظرية العلمية التي يمكن أن تسهم في سد الثغرات النظرية في هذا المجال، ويمكن توضيح أهمية البحث النظرية في الآتي: –

أ–يحاول هذا البحث التوصل إلى مجموعة من المعارف العلمية المستندة إلى نتائج علمية تضيف جديد إلى المعرفة المتعلقة بالآثار الاجتماعية للتضخم الاقتصادي على الأسرة المصرية، وتسد الثغرة النظرية في هذا المجال.

ب–الكشف عن تأثير التضخم الاقتصادي على الأسرة حيث أن الأسرة تخضع لمجموعة من التأثيرات الاجتماعية منها والاقتصادية التي يعيش فيها الفرد حيث وصل معدل التضخم العام في مصر 31,9% والأساسي 40,2% وسوف تقوم الباحثة بدراسة الدور الذي يلعبه التضخم والازمات الاقتصادية التي يعيشها المجتمع المصري على بناء الاسرة وقيامها بوظائفها.

ج–تمثل هذه الدراسة إضافة علمية ومعرفية في مجال علم الاجتماع السكاني وذلك بسبب قلة الدراسات التي قامت بتحليل الاثر الاجتماعي لارتفاع معدلات التضخم في المجتمع المصري على الأسرة.

د–تكتسب الدراسة الراهنة أهميتها من خلال معالجتها لموضوع حيوي يتعلق بالتضخم الاقتصادي وتغير شكل ودور الأسرة.

2–الأهمية التطبيقية: –

وتتمثل في مجموعة من النتائج والتوصيات التي يتوصل اليها البحث، وتفيد المجتمع في مجالات التطبيق، وعلى ذلك تتحدد الأهمية التطبيقية لهذه الدراسة في الآتي: –

أ–تتمثل أهمية الدراسة فيما تساهم به في المجال التطبيقي حيث يتم الاستفادة من نتائج الدراسة وتوصياتها في القاء الضوء على المشكلات المتعلقة بالتضخم الاقتصادي.

ب–توجيه نظر المسئولين بوزارة الصحة والسكان الى الاهتمام بالأزواج من خلال توعيتهم وارشادهم فيما يتعلق بقراراتهم نحو الانجاب.

ج–قد تتوصل هذه الدراسة الى نتائج تأمل الباحثة ان تشجع الباحثين على اجراء المزيد من البحوث في هذا المجال.

د–فتح أفاق بحثية جديدة أمام الباحثين مستقبلا ترتبط بجانب أو أكثر من جوانب هذا الموضوع لم يتم معالجتها في هذا البحث، ومن ثم إثراء الجانب البحثي بالعديد من

القضايا البحثية ذات الأهمية البالغة في حاضر ومستقبل المجتمع فيما يتعلق بهذا الموضوع.

ثالثاً: الأهداف والتساؤلات: –

1-أهداف البحث: –

تنطلق الدراسة نحو تحقيق هدف رئيسي وهو: التعرف على تأثير التضخم الاقتصادي على اتجاهات الأزواج نحو الانجاب وينبثق من هذا الهدف الرئيسي أهداف فرعية على النحو التالي:

أ- التعرف على أثر التضخم الاقتصادي على جودة حياة الاسرة، ويمكن تحقيق هذا الهدف عن طريق: –

-الكشف عن مدى قدرة الأسرة على إشباع حاجاتها الأساسية في ظل الارتفاع المستمر للأسعار.

-التعرف على الأعباء الاجتماعية والمادية التي تتحملها الأسرة في حالة عدم وفائها بحاجاتها الأساسية.

-الكشف عن أثر الارتفاع المستمر في الأسعار على خلق تحديات تعليمية وانخفاض في المستويات الصحية.

-التعرف على أسلوب ونمط استهلاك الأسرة في ظل موجة التضخم.

-الكشف عن العلاقة بين التضخم والعجز عن الزواج.

-الكشف عن العلاقة بين التضخم وحدوث خلافات أسرية حياتية يومية.

ب- الكشف عن أثر ارتفاع أسعار السلع الأساسية بصفة مستمرة على بناء الاسرة وقيامها بوظائفها الأساسية.

ج- تأثير التضخم الاقتصادي على استخدام وسائل تنظيم الاسرة لخفض الانجاب.

2-تساؤلات البحث:

أ- ما هو أثر التضخم الاقتصادي على جودة حياة الأسرة؟ ويمكن الإجابة على هذا التساؤل عن طريق الإجابة على التساؤلات الفرعية الآتية: -

-ما مدى قدرة الأسرة على إشباع حاجاتها الأساسية في ظل الارتفاع المستمر للأسعار؟

-ما هي الأعباء الاجتماعية والمادية التي تتحملها الأسرة في حالة عدم وفائها بحاجاتها الأساسية؟

-ما هو أثر الارتفاع المستمر في الأسعار على خلق تحديات تعليمية وانخفاض في المستويات الصحية؟

- ما هو أسلوب ونمط استهلاك الأسرة في ظل موجة التضخم؟

-ما هي العلاقة بين التضخم والعجز عن الزواج؟

-ما العلاقة بين التضخم وحدوث خلافات أسرية حياتية يومية؟

ب-ما هو أثر ارتفاع أسعار السلع الأساسية بصفة مستمرة على بناء الاسرة وقيامها بوظائفها الأساسية؟

ج- ما هو أثر التضخم الاقتصادي على استخدام وسائل تنظيم الاسرة لخفض الانجاب؟

رابعاً: الإطار النظري للبحث:

١- مفاهيم البحث:

أ- مفهوم التضخم الاقتصادي Economic Inflation: -

يعد التضخم من اكثر المصطلحات شيوعا، وبخاصة منذ قيام الحرب العالمية الثانية، حتى الان حيث أصبحت ظاهرة تسود معظم دول العالم، غير انه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين بشأن تحديد ماهيته، لذلك هناك تعريفات كثيرة ومتعددة ؛نظراً

لاختلاف أفكار الاقتصاديين في الهدف من التضخم، ومن اهم هذه التعريفات :- تعرف "ولاء محمد عبد العليم" التضخم بانه : الارتفاع المستمر في الأسعار، الناتج عن زيادة كمية النقود، بمعدل أسرع من معدل نمو الإنتاج الحقيقي (عبد العظيم،2011، 2)، بينما يرى "سالم توفيق" أن التضخم في معناه البسيط مرادف لارتفاع الأسعار، وان ذلك الارتفاع يتسم بالاستمرار، ويمثل هذا التعريف المعنى العام للتضخم (توفيق،2000، 13)، ويرى "زكريا مهران" إن كلمة التضخم Inflation التي نسمعها الآن في كل مكان لم تكن معروفة قبل الحرب الماضية إلا في بعض كتب الاقتصاد، ولم يتفق بعد خبراء علم النقود على تعريف التضخم، فبعضهم وصفه بأنه الكثرة في النقود، وهذا تعريف بدائي، وبعضهم ارتقى به قليلاً فقال: إنه الكثرة في النقود والاثمان، وعبر بعض الكتاب المعاصرين: إنه عبارة عن زيادة المقدرة الشرائية عند الجماعة، وهذا قريب جدا للحقيقة (مهران،2014، 9).

ويتفق Costantino مع ولاء محمد عبد العليم في تعريفه للتضخم على انه ارتفاع كبير ومستمر في المستوى العام للأسعار يصاحبه انخفاض في القيمة الحقيقية للنقود، ويصبح التضخم أكثر تسارعا عندما يرافق الزيادة في الإصدار النقدي زيادة في النفقات الحكومية التي يتم تمويلها بالقروض المحلية الأجنبية (Turroni،1931، 288)، و يعرفه "محمد عبد العظيم" بأنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار والتضخم بهذا المفهوم موجود في معظم دول العالم (طلب، 1990، 5)، بينما يعرفه "عبدالله غازي" بانه اختلال التوازن بين العرض والطلب على البضائع والخدمات، ويفهم من ذلك أن التضخم يعنى سهولة الحصول على القوة الشرائية، والتي كلما ازدادت ارتفاعاً ازدادت الأسعار ارتفاعاً اكثر، مما يؤدى الى هبوط قيمة العملة المستخدمة الى قيمة السلع المستهلكة (العازمي،2008، 203)، ويرى بعض الاقتصاديين ان صعوبة تعريف التضخم ترجع الى ان التضخم لا يعبر عن ظاهرة

واحدة، بل مجموعة من الظواهر؛ لها صفات مختلفة ومتعارضة في بعض الأحيان، و لذلك يحاول العلماء الاقتصاديون بتفصيل هذه الظاهرة الى عدة أنواع و ظواهر، و نتيجة لهذا تعددت تعريفات التضخم.

-تعرف الباحثة التضخم الاقتصادي اجرائياً من خلال مجموعة من المؤشرات وهي:

– تلك الحالة التي تتولد عن الأداء الاقتصادي من خلال السياسات الرأسمالية، والتي تؤدى الى حالة من حالات العوز الاجتماعي او الخلل الاجتماعي بالنسبة لبعض الفئات الاجتماعية، وتجعلهم غير قادرين على اشباع احتياجاتهم الأساسية؛ بما يهدد أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، ويترتب عليه كثير من الآثار الاجتماعية السلبية.

– أن يكون ارتفاع الأسعار مستمراً وليس مؤقتاً.

– أن يشمل هذا الارتفاع شريحة واسعة من السلع والخدمات التي تهم عموم المواطنين.

– أن يكون ارتفاع الأسعار لا يقابله ارتفاع الدخول بنفس الدرجة أو المقدار.

– انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين.

– ارتفاع مستوى المعيشة.

ب-الآثار الاجتماعية للتضخم الاقتصادي: –

يتمثل الأثر الاجتماعي للتضخم من خلال عملية توزيع الدخول حيث يؤدى الى إعادة توزيع الدخول واجتذاب القوة الشرائية من جانب أصحاب الدخول القليلة والثابتة لصالح أصحاب الدخول المرتفعة والمستثمرين، وتتمثل اهم الآثار الاجتماعية فيما يلي:(شهاب، 2000، 82)

1-إعادة توزيع الدخل الحقيقي: يتألف الدخل القومي النقدي من مجموع عوائد عناصر الإنتاج التي يحصل عليها المشاركون في العملية الإنتاجية، وذلك خلال فترة معينة من الزمن، اما الدخل القومي الحقيقي فيتألف من مجموع السلع والخدمات التي يمكن فعلا الحصول عليها بهذه الدخول النقدية.

2-اضطراب العلاقات الاجتماعية: يترتب من خلال ما ورد أعلاه اضطراب العلاقات الاجتماعية وتعميق الصراع بين القوى الاجتماعية المختلفة، فتكثر الإضرابات العمالية ويتعطل الإنتاج وتزيد نسبة الطاقة غير المستغلة في الاقتصاد القومي، وقد يتبع ذلك حدوث تفكك اجتماعي وبالتالي انهيار النظام الاقتصادي.

3-عزوف أصحاب الكفاءات والمؤهلات العلمية العالية عن شغل الوظائف العامة في الدولة: عزوف أصحاب الكفاءات والمؤهلات العلمية العالية عن شغل الوظائف العامة في الدولة أو الوظائف التي تتطلب شعورا خاصا بالمسئولية مثل التعليم او الخدمة في المستشفيات والمراكز الصحية، وذلك نتيجة لتدهور الدخول الحقيقية وهذا بلا شك من أخطر النتائج الاجتماعية الاقتصادية التي تحدث على مدى الاجل الطويل من جراء التضخم (بن هنى، 2002، 173).

4-أثر التضخم على القوة الشرائية للنقود: يؤدي الارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات الى فقدان النقود لجزء من قوتها الشرائية، وينعكس ذلك في اضعاف ثقة الافراد بالعملة الوطنية. كما يؤدى الى اتجاه الافراد الى إنفاق دخولهم على الاستهلاك الحاضر وشراء السلع المعمرة والعقارات والعملات الصعبة خوفا من ارتفاع أسعارها مستقبلا مما يضعف عملية الادخار، وبالتالي تفقد النقود وظيفتها كمخزن للقيمة.

5-أثر التضخم على الادخار: ينتج عن التضخم ارتفاع القدر المخصص من موازنات الاسر والشركات والحكومات على الانفاق على الاستهلاك، من ثم تقليل قدرتها على الادخار والاستثمار في المستقبل.

وتبين الدراسة الحالية مؤشرات لقياس الآثار الاجتماعية للتضخم الاقتصادي وهي:-

-أثر الارتفاع المستمر للأسعار على قدرة الأسرة على إشباع حاجاتها الأساسية.

-الأعباء الاجتماعية والمادية التي تتحملها الأسرة في حالة عدم وفائها بحاجاتها الأساسية.

-أثر الارتفاع المستمر في الأسعار على خلق تحديات تعليمية وانخفاض في المستويات الصحية.

-أثر التضخم الاقتصادي على أسلوب ونمط استهلاك الأسرة.

-أن التضخم الاقتصادي يؤدي إلى موجة بعض الشباب لصعوبة في الزواج.

-أثر ارتفاع الأسعار على حدوث تغييرات في بناء الأسرة وقيامها بوظائفها المتمثلة في الانجاب، والتنشئة الاجتماعية، والوظيفة الاقتصادية.

-أثر التضخم الاقتصادي على استقرار الأسرة.

2-المقاربات النظرية المفسرة لآثار التضخم الاقتصادي الاجتماعية: -

-نظرية كمية النقود:

تعد نظرية كمية النقود أول نظرية حاولت تفسير التضخم من خلال جان بودان الذي أكد على وجود علاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، وان الزيادة في الأسعار التي حدثت في القرن السادس عشر كانت بسبب الزيادة في عرض كمية النقود المعدنية (الذهب والفضة) ، والتضخم وفقا لهذه النظرية يرجع إلى الإفراط في عرض النقود؛ إذ يرجع ارتفاع الأسعار إلى توسع الجهاز المصرفي في خلق النقود، وبعبارة أخرى فالإفراط في عرض النقود يولد إفراطا في الطلب، مما يترتب عليه ارتفاع في الأسعار، ويسمى هذا التفسير بالتضخم النقدي ، وفى الواقع فانه لا يوجد صيغة واحدة فقط لهذه النظرية، وإنما توجد فكرة أساسية فيها تولى الكثير من الكتاب التقليديين التعبير عنها بشكل أو بأخر، وتنحصر هذه الفكرة الأساسية في صورتها الجامدة في أن مستوى الأسعار إنما يتغير في الاتجاه نفسه الذي تتغير فيه كمية النقود.

ويرجع هذا الارتباط الطردي التناسبي بين التضخم وكمية النقود من خلال هذه النظرية إلى عدم اعتراف الفكر التقليدي بالعوامل الأخرى، والتي يمكن أن تؤثر في مستوى الأسعار مثل: "ارتفاع الأجور" أو " ارتفاع الأسعار "، أو ظروف طارئة مثل " الحرب "، بالإضافة إلى أن سبب الاعتقاد بأن زيادة كمية النقود تؤدى إلى زيادة الطلب في السوق، وزيادة مستوى الأسعار يعود إلى أن أنصار هذه المدرسة اتخذوا من النقود كوسيط في التبادل، ولم يتصوروا انه من الممكن أن يحتفظ الأفراد بالنقود طلبا للنقود ذاتها، ولإشباع الحاجة إلى السيولة (حماد ، 2014، 53) .

-النظرية البنائية الوظيفية:

استمدت البنائية الوظيفية أصولها من المسلمات الأساسية للاتجاه العضوي الذى كان سائدا في النظريات الاجتماعية الأولى في علم الاجتماع، و المسلمة الأساسية التي تركز عليها البنائية الوظيفية فكرة تكامل الأجزاء في كل واحد، و الاعتماد المتبادل بين العناصر المختلفة للمجتمع لذلك فإن التغير في احد الأجزاء من شأنه ان يحدث تغيرات في الأجزاء الأخرى، كما تهتم البنائية الوظيفية بالطرق التي تحافظ على توازن عناصر البناء الاجتماعي و أنماط السلوك و التكامل و الثبات النسبي للمجتمع او الجماعات الاجتماعية (الحوراني، 2012، 52).

وفي ضوء تفسير البنائية الوظيفية لمشكلة الدراسة حيث يعانى النظام الاقتصادي في مصر والعالم من اختلالات ومشكلات وتتمثل بعض هذه المشكلات في التضخم ويعتبر التضخم احدى المشكلات الاقتصادية التي تعانيها الاقتصاديات المتقدمة والنامية والتي تؤثر على قيام النظام الاقتصادي بوظائفه كونه احد الأنظمة المكونة للبناء الاجتماعي واستنادا الى أفكار البنائية الوظيفية حول الاعتماد المتبادل بين هذه النظم و ان أي تغير يحدث في أي نظام من نظم المجتمع يصاحبه بالضرورة تغير مماثل في النظم الأخرى و في المجتمع ككل أي ان هناك تأثير متبادل بين

النظم حيث ان النظام الاقتصادي و ما يعانيه من مشكلة التضخم يؤثر على الاسرة وقيامها بوظائفها حيث ان ارتفاع الأسعار وارتفاع مستوى المعيشة وعدم كفاية دخل الاسرة لسد احتياجاتها ذلك من شأنه ان يضعف من اتجاه الاسرة (الزوجين) نحو انجاب أطفال وذلك يرجع الى عدم قدرتها على القيام بوظائفها الاقتصادية تجاه هؤلاء الأطفال.

-مدخل اشباع الحاجات الأساسية: -

يهتم هذا المدخل بتوجيه الناتج القومي لصالح اشباع الحاجات الأساسية من الخدمات والسلع الفردية والعمومية، والاهتمام بحاجات الفئات الافقر من سكان البلد، ويركز هذا الدخل على أمداد الطبقات المحرومة بالسلع المادية والخدمات الأساسية (عبد القادر،2002، 51).

وتتوقف مقدرة الناس على اشباع حاجاتهم الأساسية الضرورية على قدر ما يتاح لهم من دخول على سداد اثمان هذه الحاجات ، وعندما تعجز الدخول عن الاضطلاع بهذه المهمة تظهر الحاجة الى تعويض عجزها من مصادر انفاق أخرى ، وارتفاع الغذاء بصفة خاصة يكون اشد وطأه وتأثيرا على الفقراء و محدودي الدخل ، و بالتالي انعكاسها على قرارهم نحو الانجاب ومن ثم تؤثر على الحاجات الأساسية مثل الحرمان من التعليم ومن التمتع بالرعاية الصحية (إبراهيم ،1996، 63) ، ومن المؤكد – في ضوء تحليلات هذا المدخل – ان هناك علاقة عكسية بين ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض اشباع الحاجات الأساسية ، ففي ظل ارتفاع التضخم تتدهور القوة الشرائية لدخول الشرائح الاجتماعية المتوسطة والدنيا على السواء ، ومن ثم عدم كفايتها في الوفاء بحاجاتها الأساسية المتجددة والمتزايدة (عبد الفتاح ،1997، 11) ، و قد يؤدى رفع مستوى المعيشة و اشباع الحاجات الاساسية الى تخفيض مستوى الخصوبة.

مدخل الحاجات الأساسية وهذا المدخل يرتكز على أساس ضرورة احداث تحول هيكلي بالشكل الذي يمكن الفقراء من الحصول على موارد أكبر بصورة كافية؛ لتمكين هؤلاء من تحسين ورفع مستويات المعيشة، ومن ثم تخفيض مستويات الخصوبة. فعلى سبيل المثال، وجد ان هناك بعض الدول التي حققت انخفاضا ملموسا في الخصوبة وهذه الدول هي التي ارتكزت فيها برامج التنمية بشكل أساسي على اهداف تحقيق التكافؤ الاقتصادي بين سكانها، ويلاحظ ان السكان كانوا في الأصل فقراء ويعملون بشكل أساسي في المناطق الريفية، فمثالا لذلك نجد الهند والصين وسيريلانكا حسب تحليل فريدمان 1979 بأنها تتميز بالخصائص الاتية:

1–نجد أن هناك ارتفاع في المستويات الصحية، وارتفاع توقع الحياة عند الولادة الى الحد الذي يجعل عملية تحقيق المستوى المرغوب فيه من الأطفال، وتتم من خلال عدد أقل من المواليد الجدد.

2–وكذلك ارتفاع مستوى التعليم لكل من الذكور والاناث الى الحد الذي يجعل اعالة عدد اقل من الأطفال بمستوى تعليمي أفضل ويعطى اشباعا أكبر من اعداد كبيرة من الأطفال بمستوى تعليمي منخفض.

3–أن برامج الرفاهية التي تعطى للأفراد يجب ان توفر على الأقل الحد الأدنى من الكفاف للأغلبية الفقيرة من السكان، والتي تعمل على تقليل الحاجة من الاعتماد على الأطفال.

4–وتوفر وسائل الاتصال والمواصلات لنشر الخدمات والمعلومات والسلع التي تعمل على تحقق التغيرات الأخرى. فتحليل فريدمان يخلص على أنه لا يمكن ان يتحقق هذا التغير الا إذا تم المزج بين العناصر في الوقت نفسه؛ لتكون كافية لإحداث الانخفاض المطلوب من الخصوبة (الانجاب) (نعيمه، 2011، 94).

فركز فريدمان على متغيرين هما الرغبة في الأطفال ، و تبنى مفهوم تنظيم الاسرة و الخصوبة و هي المتغير السكاني ، الذى ركز عليها اتجاها و سلوكا تتأثر بعوامل عدة متشابكة اقتصادية و اجتماعية و ثقافية و قيمية و ديموغرافية ، كما تؤثر فيها حيث افترض ان بحدوث التغيرات التنموية خاصة في النظم و الظروف و الاتجاهات و القيم ، حتى و لو كانت على مستوى اصغر ، مما حدث في الغرب ان تتوفر الحوافز و الدوافع اللازمة لخفض الخصوبة و ان أفكار و ظروف الحياة الحديثة تعد أيضا حافزا مهما لانخفاض الخصوبة و عندما تتوافر تلك الحوافز و الدوافع يكون لمفهوم وسائل تنظيم الاسرة اثر إضافي مستقبلا ، و انه يمكن حدوث انخفاض في معدلات الخصوبة في ظروف و مواقف لا تتضمنها الرغبة في الأطفال و مفهوم وسائل تنظيم الاسرة و احداث التغيرات الحقيقية في نوعية الحياة ، و التي تعد أساسية لتغيير الاتجاهات و المفاهيم في المستقبل (السروجي ، 2014، 174) .

خامساً: الإجراءات المنهجية: –

1–منهج وطريقة البحث:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، استناداً إلى طريقة المسح الاجتماعي بالعينة باعتباره من أهم الطرق التي تتناسب مع نوع الدراسة والاهداف التي تسعى لتحقيقها وطبيعة الجمهور المستهدف.

2–أدوات البحث:

اعتمد الباحثون في الدراسة الميدانية على مقياس خماسي الاستجابات تم إعداده بالاعتماد على الأدبيات السابقة وعلى الدراسة الاستطلاعية التي تم تطبيقها للتأكد من صدق وثبات الأداة؛ وذلك بهدف قياس الأثار الاجتماعية للتضخم الاقتصادي على الأسرة في مصر.

أ–تصميم الأداة ومكوناتها:

-**مقياس ليكرت :Likert Scale** أسلوب لقياس الاتجاهات والآراء والاعتقاد والميول والتغير في السلوك والقيم طوره رينسس ليكرت في عام 1932 م بهدف تحسين مستويات القياس في العلوم الاجتماعية، ويعد أسلوب ليكرت من أكثر المقاييس استخداما في العلوم الاجتماعية والنفسية والإدارية نظراً لما يتميز به من بساطة ووضوح في الإعداد والتطبيق (سلاطينه، بلقاسم، الجيلاني، حسان، 2012، 38). ويأخذ الاوزن الآتية: –

جدول رقم (2) تدرج الاستجابات على مقياس ليكرت الخماسي

المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	أرفض	أرفض بشدة
التدرج	5	4	3	2	1

وقد تم استخدامه كأداة للوصول للمعلومات والبيانات الكمية في الدراسة الميدانية، وقد استفاد الباحثون كثيراً من الإطار النظري والدراسات السابقة، ووفقاً لما سبق فقد تم تصميم المقياس والذي شمل على البنود والمحاور الآتية: –

- المحور الأول: يتناول (البيانات الأولية للمبحوثين)، ويشمل العناصر الآتية: النوع، محل الإقامة، والفئة العمرية، والمستوى التعليمي، والاجتماعي، والمهني، ومتوسط الدخل الشهري، ونوع المسكن، ومدة الزواج.
- البعد الأول: التعرف على أثر التضخم الاقتصادي على جودة حياة الأسرة، واشتمل على (15فقرات).
- البعد الثاني: الكشف عن أثر ارتفاع أسعار السلع الأساسية بصفة مستمرة على بناء الأسرة وقيامها بوظائفها الأساسية، واشتمل على (18 فقرة).
- البعد الثالث: التعرف على أثر التضخم الاقتصادي على استخدام وسائل تنظيم الأسرة لخفض الانجاب، واشتمل على (7 فقرات).

ب–قياس صدق وثبات أداة البحث: –

يقصد بثبات المقياس حصول الباحثون على نفس النتائج تقريباً في كل مرة يطبق فيها المقياس على نفس العينة. وهناك عدة طرق لحساب الثبات مثل: طريقة إعادة تطبيق المقياس، وطريقة الصور المتكافئة، وطريقة التجزئة النصفية، وللتأكد من الخصائص السيكرمترية (الثبات والصدق) للمقياس أمكن للباحثة استخدام عدة طرق للتأكد من الثبات والصدق، للتحقق من ثبات المقياس استخدم طريقة الفاكرونباخ، والاتساق الداخلي، وللتحقق من صدق المقياس استخدمت الباحثة صدق المحكمين، ويمكن عرض الثبات والصدق بالشكل التالي: –

–**الصدق الظاهري (صدق المحكمين):** تم عرض الأداة على مجموعة من المحكمين من أساتذة علم الاجتماع، وبناء على ملاحظاتهم تم تعديل بعض فقرات المقياس، وتم حذف بعض العبارات، وإضافة البعض الأخر، حيث كانت عبارات المقياس 80 عبارة قبل التحكيم تم تحويلها الى 57 عبارة بعد التحكيم بالإضافة الى تبديل بعض الأسئلة بأخري، وتغيير صياغة بعض الجمل والمصطلحات.

–**صدق الاتساق الداخلي:** اعتمدت الباحثة للتأكد من اتساق المقياس داخلياً قامت الباحثة بحساب معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة من فقرات المقياس ودرجة المقياس الكلية بعد تطبيق المقياس على العينة الاستطلاعية، ويوضح جدول (3) معاملات الارتباط .

جدول(3) معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات المقياس ودرجة المقياس الكلية

الفقرات	الارتباط بالبعد	الارتباط بالدرجة الكلية	الفقرات	الارتباط بالبعد	الارتباط بالدرجة الكلية	الفقرات	الارتباط بالبعد	الارتباط بالدرجة الكلية
1	**0.578	**0.635	19	**0.675	**0.846	37	**0.758	**0.738
2	**0.471	**0.851	20	**0.827	**0.842	38	**0.820	**0.811
3	**0.774	**0.823	21	**0.827	**0.835	39	**0.727	**0.852
4	**0.549	**0.819	22	**0.759	**0.796	40	**0.795	**0.795
5	**0.459	**0.809	23	**0.724	**0.557	41	**0.824	**0.689
6	**0.734	**0.689	24	**0.785	**0.536	42	**0.632	**0.714
7	**0.648	**0.772	25	**0.617	**0.544	43	**0.675	**0.756
8	**0.825	**0.817	26	**0.686	**0.546	44	**0.574	**0.776
9	**0.893	**0.636	27	**0.776	**0.614	45	**0.698	**0.876
10	**0.921	**0.826	28	**0.783	**0.689	46	**0.789	**0.778
11	**0.662	**0.630	29	**0.838	**0.866	47	**0.637	**0.778
12	**0.784	**0.689	30	**0.898	**0.847	48	**0.647	**0.871
13	**0.635	**0.739	31	**0.569	**0.728	49	**0.738	**0.752
14	**0.668	**0.871	32	**0.795	**0.788	50	**0.680	**0.785
15	**0.665	**0.839	33	**0.845	**0.844	51	**0.826	**0.786
16	**0.747	**0.821	34	**0.839	**0.766	52	**0.776	**0.613
17	**0.698	**0.674	35	**0.763	**0.866	53	**0.717	**0.745
18	**0.739	**0.569	36	**0.830	**0.728	54	**0.686	**0.827

**دال عند مستوى دلالة 0,01 يتضح من خلال الجدول السابق أن المقياس يتسم بصدق الاتساق الداخلي للدرجة الكلية للمقياس بالبنود، والذي يبين أن معاملات

الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية 1%، وبذلك يعتبر المقياس صادق لما وضع لقياسه.

-ثبات المقياس: -استخدمت الباحثة معادلة ألفا كرو نباخ وهي معادلة تستخدم لإيضاح المنطق العام لثبات الاختبارات، وبلغت قيمة معامل ثبات الاستبانة 0.758، وهي قيمة مرتفعة تدل على ثبات المقياس.

جدول (4) معاملات ألفا كرو نباخ لأبعاد ومجموع المقياس

الابعـاد	عدد العبارات	معامل ألفا كرو نباخ
البعد الأول: أثر التضخم الاقتصادي على جودة حياة الاسرة	9	0.756
البعد الثاني: أثر ارتفاع أسعار السلع الأساسية على اتجاه الازواج نحو الانجاب	18	0.775
البعد الثالث: استخدام وسائل تنظيم الاسرة لخفض الانجاب	4	0.752
الإجمـالي	54	0.758

3-مجتمع وعينة البحث: -

طبقت الدراسة الميدانية بمحافظة أسيوط ونظراً لكبر مجتمع البحث المتمثل في الاسر بمحافظة أسيوط والتي تضم 11 مدينة من ضمنها مدينة أسيوط نفسها وعدد 11 مركز، وعدد 55 وحدة محلية قروية تضم 235 قرية و908 كفر ونجع، وتبلغ مساحة محافظة أسيوط 25926 كيلومتر مربع، وعدد سكانها يصل الى (5011515) مليون نسمة في مارس 2023، يبلغ إجمالي عدد الذكور (2586225) مليون نسمة، وأجمالي عدد الإناث (2425590) مليون نسمة (المجلس القومي للسكان، 2023، 95-96). ونظراً الى ان الدراسة سعت للتعرف على الآثار

الاجتماعية للتضخم الاقتصادي على الأسرة بمحافظة وذلك قد يختلف باختلاف النطاق الجغرافي بين الحضر والريف وبين المناطق العشوائية داخل المدينة نفسها لاختلاف المستويات الثقافية والتعليمية والاقتصادية وحتى العمرانية داخل هذه المناطق.

لذلك اخترت الباحثة مدينة أسيوط بطريقة عمدية مقصودة كممثل لعينة الحضر وداخل مدينة أسيوط نفسها اختارت منطقة شركة فريال و الجمهورية باعتبارها تمثل أحد أهم المناطق الراقية وتقع في منتصف المدينة، وكذلك اختارت الباحثة منطقة الوالدية كممثل عن منطقة عشوائية لها سياق اقتصادي واجتماعي مختلف عن منطقة فريال والجمهورية، أما عن **ممثل الريف** فقد قامت الباحثة باختيار قرية عرب العوامر في مركز ابنوب و قرية الشامية في مركز ساحل سليم ونظراً لصعوبة تحديد عدد المتزوجين حديثاً ومكان تواجدها بالتفصيل داخل القرية وهو ما دفع الباحثة إلى سحب العينة بطريقة عمدية مقصودة من الأسر في مجتمع البحث، وبلغ حجم العينة 300 مفردة من الاسر موزعة كالتالي (160) من الذكور، (140) من الإناث في الفئة العمرية أقل من 20 : 40 فأكثر موزعين بين ريف وحضر محافظة أسيوط .

سادساً: الخصائص الاجتماعية والديموغرافية لعينة البحث: –

جدول رقم (5) خصائص عينة البحث

الخصائص		المتغيرات	ك	%	الخصائص		المتغيرات	ك	%
النوع	1	ذكر	160	53.3	عدد الأبناء	1	لا يوجد	17	5,7
	2	أنثي	140	46.7		2	واحد	105	35,0
	المجموع		300	100		3	اثنين	125	41,7
محل الإقامة	1	ريف	170	56.7		4	ثلاثة	52	17,3
	2	حضر	130	43.3		5	أربعة	1	0,3
	المجموع		300	100		المجموع		300	100
السن	1	أقل من 20	26	8.7	نوع المسكن	1	سكن عائلي	110	36,7
	2	30:20	180	60.0		2	شقة مستقله	115	38,3
	3	40:30	86	28.7		3	بيت مستقل	25	8,3
	4	من 40 فأكثر	8	2.70		4	سكن عشوائي	50	16,7
	المجموع		300	100		المجموع		300	100
المستوى	1	امي (لا أقرا، ولا اكتب)	20	6.7	ملكية المسكن	1	ايجار	87	29,0
	2	أقرا واكتب	25	8.3		2	ملك	213	71,0
						المجموع		300	100

	3	تعليم ابتدائي	26	8.7
	4	تعليم متوسط	**60**	20.0
	5	تعليم جامعي	125	41.7
	6	دراسات عليا	44	14.7
	المجموع		300	100
المهنة	1	لا أعمل	71	23.7
	2	أعمل بالقطاع الحكومي	99	33.0
	3	أعمل بالقطاع الخاص	60	20.0
	4	أعمل عمل حر	70	23.3
	المجموع		300	100
مستوى الدخل الشهري	1	أقل من 2500	63	21.0
	2	من 2500 إلى أقل من 4000	83	27.7
	3	من 4000 إلى من 5500	67	22.3
	4	أكثر من 5500	87	29.0
	المجموع		300	100
مدة الزواج	1	من سنه: سنتين	101	33.7
	2	من سنتين: ثلاث سنوات	97	32.3
	3	من ثلاث: أربع سنوات	45	15.0
	4	من أربع: خمس سنوات	57	19.0

	المجموع	300	100

– من الجدول السابق يتضح أن عينة البحث والبالغ قوامها (300) مفردة توزعت **من حيث النوع** إلي 53,3% من الذكور مقابل 46,7% من الإناث، وبالنسبة للمتغير الكمي العمر تبين أن60,0% من جملة العينة تقع أعمارهم في الفئة من 20 : 30، وأن 28,7% تقع أعمارهم من 30 : 40، و 8,7% أعمارهم اقل من 20، بينما نسبة 2,70% من مفردات العينة تقع أعمارهم من 40 فأكثر، **أما بالنسبة لمتغير المستوى التعليمي**، فقد حصل 41,7% من مفردات العينة على تعليم جامعي، بينما حصل 20,0% على تعليم متوسط، وحصل 14,7% على دراسات عليا (ماجستير و دكتوراه)، وحصل 8,7% من مفردات العينة على تعليم ابتدائي، بينما كان نسبة 8,3% من مفردات العينة يعرفون القراءة والكتابة، وكانوا نسبة 6,7% أميين

– **أما عن متغير المهنة** فقد تفاوتت الحالة المهنية حيث أشار 33,0% من عينة البحث أنهم يعملون في القطاع الحكومي، في حين أشار 23,7% أنهم لا يعملون، بينما عمل 23,3% أعمال حرة، وعمل البعض الآخر بالقطاع الخاص وذلك بنسبة 20,0%. كما تفاوتت **مستويات الدخل الشهري**، حيث أشار 29,0% الي انهم يتقاضون أكثر من 5500 جنية مصري شهرياً، وأن 27,7% يتقاضون من 2500 الي أقل من 4000 جنية، وأن 22,3% يتقاضون من 4000 إلى أقل من 5500، ويتقاضى 21,0% من عينة البحث أقل من 2500 جنية. **أما بالنسبة لمتغير مدة الزواج** حيث كانت هناك نسبه كبيرة من العينة متزوجين من سنة إلى سنتين وذلك بنسبة 33,7%، ونسبة 32,3% متزوجين من سنتين إلى ثلاث سنوات، بينما 19,0% متزوجين من أربع إلى خمس سنوات، ونسبة 15,0% متزوجين من ثلاث إلى أربع سنوات.

– **أما عن متغير عدد الأبناء** كانت هناك نسبة كبيرة من افراد العينة لديهم اثنين من الأبناء وذلك بنسبة 41,7%، ونسبة 35,0% من المبحوثين لديهم طفل واحد، ونسبة 17,3% لديهم ثلاثة أبناء، ونسبة 5,7% ليس لديهم أبناء، ونسبة 0,3% لديهم أربعة أبناء. **اما بالنسبة لمتغير نوع المسكن** فان هناك نسبة 38,3% يمتلكون شقة مستقلة، بينما يعيش نسبة 36,7% في سكن عائلي، ويعيش نسبة 16,7% في سكن عشوائي، بينما يمتلك نسبة 8,3% من افراد العينة بيت مستقل، **بالنسبة لمتغير ملكية المسكن** فان نسبة كبير من عينة البحث لديهم مسكن ملك وتبلغ هذه النسبة 71,0%، والبعض الآخر لديهم مسكن ايجار وذلك بنسبة 29,0%.

–أساليب تحليل البيانات الميدانية: –

أ–الاختبارات الإحصائية المستخدمة:

– معامل الارتباط(بيرسون)، وقد استخدمته الباحثة لمعرفة مدى قوة الارتباط بين أبعاد المقياس.

– معامل ألفا كرو نباخ لقياس ثبات المقياس.

– استخدمت الباحثة التكرارات والنسب المئوية للبيانات ذات الطبيعة الوصفية، من أجل وصف الخصائص أفراد العينة غالباً تكون في البيانات الأولية.

– استخدمت الباحثة المتوسط والانحراف المعياري لبعض عبارات البعد لتحديد ترتيبها.

– وتحليل التباين الأحادي anove one way لقياس فروق المتغيرات المستقلة على أبعاد المقياس.

– استخدمت الباحثة اختبار "ت" للعينة لقياس فروق المتغيرات المستقلة ثنائية الإجابة على أبعاد المقياس.

ب- المعالجة الإحصائية لعبارات المقياس: -

تم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي في وضع الاستجابات، يبدأ هذا النمط " أوافق بشدة " =5 وينتهي " ارفض بشدة " =1، وقد اعتمدت الباحثة على حساب الوسط الحسابي لتحديد الوزن النسبي وفقاً للمعادلة الآتية: - القيمة العليا – القيمة الدنيا لبدائل الإجابة مقسومة على عدد المستويات، أي: - (5 – 1 ÷ 5) = 0,8 تبعاً للقيم التالية: -

جدول رقم (6) يوضح المعالجة الإحصائية لعبارات المقياس الوسط المرجح

المتوسط الحسابي	الرأي	المستوى	الوزن النسبي
أقل من 1,8	لا يحدث نهائياً	أرفض بشدة	منخفض بشدة
من 1,8 الى أقل من 2,6	لا يحدث	أرفض	منخفض
من 2,6 الى أقل من 3,4	يحدث أحياناً	محايد	متوسط
من 3,4 الى أقل من 4,2	يحدث	موافق	مرتفع
أكثر من 4,2	يحدث دائماً	موافق بشدة	مرتفع بشدة

سابعاً: نتائج الدراسة الميدانية: -

1-التعرف على أثر التضخم الاقتصادي على جودة حياة الاسرة: جدول (7) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف لإجمالي استجابات (ن= 300) على البعد الأول: - أثر التضخم الاقتصادي على جودة حياة الاسرة

الفقـــرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	مستوى التحقق	الترتيب
١- وجدت صعوبة في الزواج بسبب غلاء المعيشة والأعباء الاقتصادية	**4.15**	**1.13**	**0.273**	**مرتفع**	1
٢- أقوم بادخار جزء من راتبي كل شهر	**2.54**	**1.48**	**0.583**	**منخفض**	13
٣- أقوم بشراء السلع التي عليها عروض حتى لو لم أكن بحاجة لها خوفاً من ارتفاع أسعارها	**2.40**	**1.44**	**0.601**	**منخفض**	14
٤- أرى ان شراء السلع الكمالية (غير الضرورية) أفضل من ان احتفظ بالنقود	**2.13**	**1.38**	**0.649**	**منخفض**	15
٥- أرى ان التضخم الاقتصادي أحدث العديد من التغيرات في بناء الاسرة ووظائفها	**4.10**	**1.31**	**0.320**	**مرتفع**	2
٦- ارتفاع الأسعار يدفع الاسرة الى الاقتراض والدين لتوفير احتياجاتها الضرورية	**3.43**	**1.67**	**0.489**	**مرتفع**	11
٧- أرى ان الضغوط الاقتصادية تهدد استقرار الاسرة وصحة افرادها	**4.10**	**1.31**	**0.320**	**مرتفع**	3
٨- ارتفاع تكلفة المعيشة يؤدى الى مشكلات زواجية كالطلاق والخلافات العائلية	**4.05**	**1.27**	**0.312**	**مرتفع**	4
9-أقوم بتخفيف الانفاق على التعليم وتربية الأبناء حتى يمكنني تحصيل الاحتياجات المادية الضرورية (كالطعام والكساء مثلا)	**3.80**	**1.62**	**0.426**	**مرتفع**	**8**
10-أفكر كثير قبل الانجاب وذلك بسبب ارتفاع مصاريف التعليم	**3.80**	**1.65**	**0.434**	**مرتفع**	**9**
11-أجد صعوبة في توفير مصاريف الدروس الخصوصية لابني	**3.65**	**1.56**	**0.427**	**مرتفع**	**10**
12-أقوم باختيار الطبيب لطفلي حسب سعر الكشف وذلك بسبب وضعي الاقتصادي الصعب	**3.89**	**1.66**	**0.427**	**مرتفع**	6
13-استخدم الادوية عند تعب طفلي ولا اذهب الي الطبيب بسبب ارتفاع أسعار الكشف	**3.91**	**1.62**	**0.414**	**مرتفع**	5

14- ارتفاع قيمة الخدمات الطبية يجعلني غير قادر على إنجاب الكثير من الأطفال	**3.81**	**1.61**	**0.423**	**مرتفع**	7
15-الضغوط الاقتصادية وارتفاع مستوى المعيشة جعل الاسرة تنقل وظائفها الاقتصادية الى أبنائها عن طريق عمل الأبناء	**2.94**	**1.66**	**0.564**	**متوسطة**	12
المتوسط	**3.32**	**1.41**	**0.457**	**متوسطة**	

تظهر بيانات جدول (7) أن هناك تسع مؤشرات توضح درجة تقدير أفراد عينة البحث للتضخم الاقتصادي وأثره على جودة حياة الأسرة، تراوح المتوسط الحسابي لعباراته من (4,15 : 2,13) يتبين لنا أن اغلبية استجابات المبحوثين كان نحو الموافقة في خمس فقرات وفقرة واحده متوسطة وثلاث فقرات نحو الرفض، فجاءت العبارات مرتبة على النحو الآتي لصالح الإجابة بموافق " وجدت صعوبة في الزواج بسبب غلاء المعيشة والأعباء الاقتصادية " بمتوسط حسابي (4,15)، وتليها عبارة " أرى أن التضخم الاقتصادي احدث العديد من التغيرات في بناء الاسرة ووظائفها " بمتوسط حسابي (4,10)، وتليها عبارة " أرى أن الضغوط الاقتصادية تهدد استقرار الاسرة وصحة افرادها " بمتوسط حسابي (4,10)، وتليها عبارة " ارتفاع تكلفة المعيشة يؤدى الى مشكلات زواجية كالطلاق والخلافات العائلية " بمتوسط حسابي (4,05).

ومن هذه المؤشرات يمكن القول بأن التضخم الاقتصادي أثر بدرجة كبيره على جودة حياة الاسرة، حيث جاءت استجابات افراد العينة من الاسر بالموافقة الى درجه كبيرة على انهم وجدوا صعوبة في الزواج بسبب غلاء المعيشة والاوضاع الاقتصادية الصعبة، وهذا يدل على ان هناك العديد من الشباب في سن الزواج ولم يستطيعوا الزواج بسبب ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة وكثرة تكاليف الزواج، وأيضاً احد التضخم الاقتصادي العديد من التغيرات في بناء الاسرة وقيامها بوظائفها، حيث ان ارتفاع الأسعار وصعوبات الحياة الاقتصادية تؤدي بالأسرة الي الوقوع في العديد من

المشكلات منها الاقتراض والدين لتلبية احتياجات الاسرة و الطلاق والخلافات العائلية مما يهدد استقرار الاسرة، والتضخم الاقتصادي دفع الاسرة الى التقليل من الادخار وجعلها اكثر استهلاكاً، وتتفق مع دراسة (منير عبدالله كرادشة ونايف عودة كايد النبوي،2010) والتي توصلت الى ان هناك علاقة قوية بين المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية مع مستويات اتجاهات الأزواج نحو الانجاب حيث أظهرت نتائج الدراسة أن هناك 5% من النساء في عينة الدراسة لديهم اتجاهات قدرية بخصوص سلوكهم الانجابي، وأيضاً تتفق مع دراسة (Caplovitz، 1981) وأكدت على حقيقتين اثنتين وهما خطورة التضخم الاقتصادي على بناء الأسرة ووظائفها وشمول تأثيراته من حيث مجال التأثير والمرحلة الزمنية، حيث يؤدى إلى زعزعة استقرار الأسرة واعتلال صحة أفرادها وينتج عن الصعوبات الاقتصادية التي تواجه الاسرة نتيجة لارتفاع تكلفة المعيشة بروز مشكلات كالطلاق والخلافات العائلية، وأيضا تتفق مع دراسة (Marcel Raab، 2017) وتوصلت إلى أن هناك تأثير سلبى للظروف الاجتماعية والاقتصادية على بنية وتكوين الأسرة، كما أثرت الظروف الاقتصادية السيئة أثناء الطفولة إلى خلق بيئة منزلية غير سارة تدفع الأطفال إلى الخروج من منزل الوالدين، كما أثرت الظروف الاقتصادية على تكوين الأسرة في وقت مبكر في ألمانيا الشرقية بالنسبة لفئات الدراسة ؛ نتيجة التغير الاجتماعي الاقتصادي ، وتتفق ايضاً مع دراسة (Skoufias، 2003) وترى ان ارتفاع الأسعار يؤدى الى لجوء بعض الاسر إلى تخفيض أو إيقاف الانفاق على تعليم وتربية أبنائها بغية ترشيد الانفاق فيتسنى لها تقصي الاحتياجات المادية الضرورية (كالطعام والكساء مثلاً) مما يؤثر سلباً على بناء الفرد علمياً وثقافياً ومهنياً ،وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة كل من (عبيد بن علي عطيان آل مظف، 2013) حيث توصلت الى ان مجال المستوى المعيشي واحتياجات الاسرة الأكثر تأثراً بارتفاع أسعار السلع يلي ذلك القيم

الاجتماعية واتجاهات الاسرة ثم مجال الترابط الاجتماعي وأخيراً مجال الاستقرار الأسرى، وتأثر ايضاً الانفاق على الأنشطة الترفيهية للأسرة والمستوى المعيشي واحتياجات الاسرة بشكل عام . ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء مدخل اشباع الحاجات الأساسية حيث تتوقف مقدرة الناس على اشباع حاجاتهم الأساسية الضرورية على قدر ما يتاح لهم من دخول على سداد اثمان هذه الحاجات، وعندما تعجز الدخول عن الاضطلاع بهذه المهمة تظهر الحاجة الى تعويض عجزها من مصادر إنفاق أخرى، وارتفاع الغذاء بصفة خاصة يكون اشد وطأه وتأثيرا على الفقراء ومحدودي الدخل، وبالتالي انعكاسها على قرارهم نحو الانجاب ومن ثم تؤثر على الحاجات الأساسية مثل الحرمان من التعليم ومن التمتع بالرعاية الصحية.

وتفسر الباحثة تلك النتيجة إلي البنائية الوظيفية والتي تري ان المجتمع مجموعة من النظم التي تتكامل وتتساند مع بعضها البعض في أداء وظائفها وإي خلل في إي نظام يؤثر على باقي النظم في ضوء التأثير والاعتماد المتبادل بينهم وفى ضوء ذلك يمثل التضخم الاقتصادي احدى المشكلات التي تصيب النظام الاقتصادي وتؤثر عليه بالسلب وعلى قيامه بوظائفه وهو ما يؤثر بدوره على الاسرة كأحد النظم في المجتمع وعلى قيامها بوظائفها في المجتمع حيث ان ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة يدفع الاسرة الى الاقتراض والدين من الآخرين لسد احتياجاتها ويؤدي الى حدوث مشكلات كالطلاق وخلافات عائلية و ايضاً يؤدي الى نقل الآباء وظائفهم الاقتصادية الى الأبناء وبذلك التضخم الاقتصادي يؤدي الى تغير في بناء ووظائف الاسرة، ويعتمد المنظور الوظيفي على افتراض أساسي يدور حول فكرة التكامل والتساند الوظيفي بين الظواهر والنظم الاجتماعية (Martindale، 1998، 44)، ويرى هذا الاتجاه أن المجتمع نسق يتألف من عدد من الأجزاء المترابطة، لذا انصب اهتمام أصحاب هذا الاتجاه على دراسة العلاقة بين مختلف هذه الأجزاء وبين المجتمع ككل،

كما ينظر للمجتمع على اعتبار انه شبكة منظمة من الجماعات المتعاونة التي تتجه نحو الاستقرار وتتفق حول القيم المرتبطة بالأهداف ووسائل تحقيقها (لطفي، الزيات، 2001، 68). كما يرى المنظور الوظيفي ان كل أجزاء النسق تحكم طبيعتها ووجودها مساندة على نحو معين وتسهم بطريقة ما في تدعيم الكل (الحسيني، 1985، 110).

2-الكشف عن أثر ارتفاع أسعار السلع الأساسية بصفة مستمرة على بناء الاسرة وقيامها بوظائفها الأساسية: جدول (8) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف لإجمالي استجابات (ن= 300) على البعد الثاني

الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	مستوى التحقق	الترتيب
1-أرى ان إنجاب الأطفال مسئولية وتحتاج الى مصاريف كثيرة	**3.99**	**1.47**	**0.368**	**مرتفع**	**3**
2-دخلى لا يتناسب مع الارتفاع الحادث في أسعار السلع والخدمات لذلك لا يمكنني إنجاب عدد كبير من الأطفال	**3.45**	**1.70**	**0.493**	**مرتفع**	**13**
3-يدفعنى ارتفاع أسعار المواد الغذائية الى تقليل الانفاق على متطلبات اسرية أخرى ضرورية كالتعليم والرعاية الصحية	**3.91**	**1.64**	**0.419**	**مرتفع**	**6**
4-لا أستطيع شراء بعض السلع لطفلي بسبب ارتفاع أسعارها	**3.86**	**1.55**	**0.402**	**مرتفع**	**7**
5-في معظم الأحيان أجد صعوبة في توفير بعض الاحتياجات الأساسية لأسرتي	**3.48**	**1.57**	**0.451**	**مرتفع**	**12**
6-اشعر بأن دخلي الشهري غير كافٍ لاتخاذ قرار الانجاب	**3.77**	**1.63**	**0.432**	**مرتفع**	**9**
7-دخلي غير كافي لتلبية احتياجات الأطفال المتزايدة	**3.53**	**1.60**	**0.453**	**مرتفع**	**11**

8-أرى ان ارتفاع أسعار المساكن وغلاء المعيشة هو ما يجعلني أقوم بتأجيل الانجاب	3.75	1.59	0.424	مرتفع	10
9-إنجاب الأطفال لا يمثل أعباء اقتصادية بالنسبة لي	2.26	1.63	0.721	منخفض	15
10-لا أستطيع شراء ملابس لطفلي بسبب ارتفاع أسعارها لذلك لا أفكر في إنجاب طفل اخر	3.98	1.54	0.387	مرتفع	4
11-لدى اسرتي دخل يغطى نفقاتنا واحتياجاتنا	2.03	1.55	0.764	منخفض	18
12-اعمل في أكثر من وظيفة لكي أتمكن من تلبية احتياجات اسرتي	3.93	1.54	0.392	مرتفع	5
13-الجأ الى تشغيل ابنائي لزيادة الدخل	2.19	1.50	0.685	منخفض	17
14-يجب على الأزواج تأجيل قرار الانجاب في بداية الحياة الزوجية	4.29	1.68	0.392	مرتفع بشدة	2
15-أرى ان ظروف المعيشة الاقتصادية أكثر تأثيراً من العوامل الأخرى في اتخاذ قرار الانجاب	4.35	1.59	0.366	مرتفع بشدة	1
16-اريد إنجاب عدد كبير من الأطفال	2.23	1.68	0.753	منخفض	16
17-أقوم باختيار السلع الرخيصة لشرائها ولا يمكنني تحمل نفقات أكثر من طفلين	3.86	1.57	0.407	مرتفع	8
18-أرى ان إنجاب الأطفال عزوه لذلك اريد إنجاب عدد كبير من الأطفال حتى لو مثل ذلك أعباء اقتصادية لي	2.45	1.66	0.678	منخفض	14
المتوسط	3.41	1.59	**0.50**	**مرتفع**	

تظهر بيانات الجدول (8) أن هناك ثمانية عشر مؤشراً يوضح درجة تقدير أفراد عينة البحث لتوضح أثر ارتفاع أسعار السلع الأساسية على بناء الاسرة وقيامها

بوظائفها الأساسية، تراوح المتوسط الحسابي لعباراته من (4,35 : 2,03) ويتبين لنا أن اغلبية استجابات المبحوثين كانت نحو الموافقة في أحدي عشر فقرة وفقرتين نحو الموافقة بشدة وخمس فقرات نحو الرفض، فجاءت العبارات مرتبة على النحو الآتي لصالح الإجابة بموافق بشدة، عبارة " أرى ان ظروف المعيشة الاقتصادية اكثر تأثيراً من العوامل الأخرى في اتخاذ قرار الانجاب " بمتوسط حسابي (4,35)، وتليها عبارة " يجب على الأزواج تأجيل قرار الانجاب في بداية الحياة الزوجية " بمتوسط حسابي (4,29)، وتليها عبارة " أرى ان انجاب الأطفال مسئولية وتحتاج الى مصاريف كثيرة " بمتوسط حسابي (3,99)، وتليها عبارة " لا استطيع شراء ملابس لطفلي بسبب ارتفاع أسعارها لذلك لا افكر في انجاب طفل اخر " بمتوسط حسابي (3,98)، وتليها عبارة " اعمل في اكثر من وظيفة لكى أتمكن من تلبية احتياجات اسرتي " بمتوسط حسابي (3,93)، وتليها عبارة " يدفعني ارتفاع أسعار المواد الغذائية الى تقليل الانفاق على متطلبات اسرية أخرى ضرورية كالتعليم والرعاية الصحية " بمتوسط حسابي (3,91)، وتليها عبارة " لا استطيع شراء بعض السلع لطفلي بسبب ارتفاع أسعارها " بمتوسط حسابي (3,86)، وتليها عبارة " أقوم باختيار السلع الرخيصة لشرائها ولا يمكنني تحمل نفقات اكثر من طفلين " بمتوسط حسابي (3,86)، وتتفق نتائج هذا البحث مع نتائج دراسة كل من (فراس عباس البياتي، 2011) وتبين ان من بين العوامل المؤثرة في الانجاب هي العوامل الاقتصادية ومن بين أكثرها أثراً هو المستوى المعيشي أو متوسط الدخل للفرد، وتتفق ايضاً مع دراسة (هناء السيد محمد على، 2005) أن استجابة الافراد لتقليل الانجاب لا تأتي بفعل أسباب قومية تتعلق بإمكانيات الدولة وعجزها عن تلبية احتياجات الافراد، أو الحاجة الى التنمية ولكن لأسباب ذاتية بحته تتعلق بضعف الإمكانيات وقلة الحيلة وعدم وجود مكان....الخ،

ومعنى ذلك أنه إذا توازنت هذه الإمكانيات وتغيرت ظروف الفرد، فإنه سوف يبادر الى استئناف سلوكه الانجابي، وتتفق ايضاً مع (رندا عبدالرحيم علي، 2015).

ويمكن تفسير تلك النتيجة من خلال نظرية الدور حيث تعد نظرية الدور من أبرز النظريات التي تهتم بشكل مباشر بدراسة البناء النفسي – الاجتماعي للأسرة والعلاقات الزوجية بين الشريكين وبين أفراد الأسرة بعضهم البعض ؛ وذلك وفق مفاهيمها المفسرة لتلك العلاقات بين الزوجين كمفهوم صراع الدور، ومفهوم سلوك الدور وغموض الدور، فضلا عن مفهوم توقعات الدور، وغى إطار هذه المفاهيم يشير الباحثون إلى أن مفهوم توقعات الدور Role Expectations من أبرز هذه المفاهيم (الرشيد، 2017، 68)، فإذا كان الدور يعرف على أساس وظيفة الفرد في الجماعة أو الدور الذى يلعبه الفرد في موقف اجتماعي، ويتحدد الأدوار الاجتماعية في ضوء نوع الجماعة وبنائها والموقف الاجتماعي أو التفاعل بين أعضاء أفراد الأسرة من خلال قيام أعضائهم بوظائفهم لتحقيق أهداف الجماعة (زهران، 1984، 129)، وبتطبيق ذلك على الاسرة ووظائفها الأساسية وهى الانجاب والوظيفة الاقتصادية حيث يعتبر العامل الاقتصادي من أهم عوامل قيام الاسرة، فانعدامه سيؤدي بالضرورة إلى عجز تام في بقية الوظائف، والاسرة كانت هيئة اقتصادية تقوم بإنتاج ما تحتاج إليه وتشرف على شئون التوزيع والاستهلاك والاستبدال الداخلي، وكانت تعمل جاهدة على أن تكفي نفسها بنفسها، وما تزال الاسرة تشارك عن طريق أفرادها في عمليات الإنتاج (محمد، 2013، 43) فالتعاون الاقتصادي أدى إلى تعزيز الروابط الاجتماعية بين الأفراد، وتتمثل الوظيفة الاقتصادية من خلال توفير الدعم المادي بما يضمن حياة كريمة للأطفال من خلال توفير الدخل الثابت (عبد الباقي، 2019، 126). وفى ظل وجود ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة تتأثر وظائف الاسرة الاقتصادية حيث يكون الاب والام غير قادرين على تلبية احتياجات أبنائهم الأساسية وهو ما قد

يدفعهم الى تقليل الانجاب وبذلك تتأثر وظيفة الانجاب وأيضا قد يضطر بعض الإباء إلى الدفع بأبنائهم الى سوق العمل.

3- تأثير التضخم الاقتصادي على استخدام وسائل تنظيم الاسرة لخفض الانجاب:

جدول **(9) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف لإجمالي استجابات (ن= 300) على البعد الثالث**

الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	مستوى التحقق	الترتيب
1-أفضل إنجاب طفل واحد او طفلين	**3.98**	**1.71**	**0.430**	**مرتفع**	**1**
2-أقوم باستخدام وسائل لتقليل الانجاب	**3.91**	**1.64**	**0.419**	**مرتفع**	**2**
3-شريك الحياة يرفض استخدم وسائل لتقليل الانجاب	**2.90**	**1.62**	**0.559**	**متوسط**	**4**
4-أقوم بالتباعد بين فترات الحمل	**3.65**	**1.63**	**0.447**	**مرتفع**	**3**
المتوسط	3.61	1.65	0.46	**مرتفع**	

وتوضح بيانات جدول رقم (9) أن هناك اربع مؤشرات توضح درجة تقدير أفراد عينة البحث للتغيرات التي لحقت بمدى استخدام وسائل تنظيم الاسرة لخفض الانجاب، ووفقاً للوزن النسبي والمتوسط الحسابي الذى تم توضيحه في خطة التحليل الإحصائي، فإن هناك ثلاث مؤشرات حصلت على وزن نسبى مرتفع (يقع متوسطة الحسابي من 3,4 الى أقل من 4,2)، بينما حصل مؤشر واحد على وزن نسبي متوسط

(يقع المتوسط الحسابي من 2,6 الى أقل من 3,4)، فجاءت المؤشرات التي حصلت على وزن نسبى مرتفع فقد جاء في الترتيب الأول المؤشر الخاص " افضل انجاب طفل واحد او طفلين " بمتوسط حسابي (3,98)، حيث جاء في الترتيب الثاني المؤشر الخاص " أقوم باستخدام وسائل لتقليل الانجاب " بمتوسط حسابي (3,91)، ويليه في الترتيب الثالث " أقوم بالتباعد بين فترات الحمل " بمتوسط حسابي (3,65)، بينما جاء في الترتيب الرابع بوزن نسبى المؤشر الخاص " شريك الحياة يرفض استخدم وسائل لتقليل الانجاب" بمتوسط حسابي (2,90)، ومن المؤشرات السابقة يمكن القول بأن هناك استخدام مرتفع لوسائل تنظيم الأسرة لخفض الانجاب حيث فضل عدد كبير من افراد العينة انجاب طفل او طفلين وذلك راجع الي ارتفاع تكلفة المعيشة والصعوبات الاقتصادية مما يؤثر على وظائف الاسرة ومنها الانجاب.

ثامناً: أهم النتائج والتوصيات التي توصل لها البحث: –

–النتائج المتعلقة بالتضخم الاقتصادي وتأثيره على جودة حياة الأسرة: –

- كشفت نتائج البحث الميدانية إن الشباب يواجه صعوبات في الزواج بشكل مرتفع وذلك راجع إلى الأعباء الاقتصادية وغلاء المعيشة وهو ما يؤدى إلى رفع سن الزواج في المجتمع المصري، حيث أصبح الاقدام على الزواج يتطلب الكثير من المصاريف.
- كشفت نتائج البحث عن إن ارتفاع أسعار الكثير من السلع دفع الإباء إلى تقليل الانفاق على متطلبات اسرية أخرى ضرورية كالتعليم والرعاية الصحية، وذلك بسبب الازمة الاقتصادية التي تعاني منها البلاد والمدفوعة بنقص الدولار وارتفاع التضخم، وهو ما يؤثر على التنشئة الاجتماعية للأبناء.

- أن التضخم الاقتصادي سبب حالة من العجز الشديد والمهين للأسرة في الوفاء بمتطلبات الحياة المختلفة، حيث أن مقدار دخل الاسرة لا يتناسب مع الارتفاع الحادث في أسعار السلع، حيث ان ذلك يمثل أعباء اقتصادية بالنسبة لهم.
- توصل البحث إلى إن التضخم الاقتصادي أثر بشكل سلبي على معدلات الادخار وذلك بسبب ان الدخل الشهري للأسرة يغطى نفقاتها واحتياجاتها بصعوبة، وهذا ما جعل الاسرة تتجه نحو الاستهلاك دون الادخار.

-النتائج المتعلقة بأثر ارتفاع أسعار السلع الأساسية بصفة مستمرة على بناء الاسرة وقيامها بوظائفها الأساسية: -

- توصل البحث إلى ان الأزواج يفكرون في ظروف المعيشة الاقتصادية أكثر من العوامل الأخرى عند اتخاذ قرار الانجاب، وأيضا يرون انه يجب عليهم تأجيل قرار الانجاب في بداية الزواج، وذلك لحين استقرار الظروف الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي للأنجاب، وهو ما يؤثر على قيام الاسرة بوظيفة الانجاب.
- توصل البحث إلى إن هناك تغيرات كثيرة في بناء الأسرة ووظائفها كنتيجة للتضخم الاقتصادي وارتفاع الأسعار واثر على وظائف الاسرة الاقتصادية حيث أصبحت الاسرة غير قادرة على تلبية احتياجات أبنائها، ولذلك اضطر بعض الإباء بدفع أبنائهم إلى سوق العمل لسد احتياجاتهم الأساسية وأيضا دفع الزوجة إلى سوق العمل لمساعدة الزوج في سد احتياجات أبنائهم، وأثر التضخم على بناء الاسرة وذلك عن طريق ان ارتفاع الأسعار يؤدى إلى زعزعة استقرار الاسرة واعتلال صحة أفرادها، وأيضا يؤدى إلى بروز مشكلات كالطلاق والخلافات العائلية، وأيضا عن طريق تغير شكل الأسرة بين الماضي والحاضر فبدلًا من قيام الأزواج بإنجاب عدد كبير من الأطفال كالسابق نظرا لعدم وجود صعوبات اقتصادية اضطر الأزواج الآن إلى التقليل او الحد من انجابهم .

– تبين من نتائج البحث الميداني إن ارتفاع الأسعار يؤثر سلباً على قيام الأسرة بوظائفها الاقتصادية، وعدم قيام الاسرة بوظائفها الاقتصادية يؤثر على قيامها بوظائفها الآخر كالأنجاب والتنشئة الاجتماعية، ويمكن تفسير ذلك من خلال ان اهتمام الاسرة يكون منصب على تلبية أو الوفاء باحتياجات أبنائهم وذلك يجعلها تغفل تنشئة أبنائها تنشئة اجتماعية سليمة.

-النتائج المتعلقة تأثير التضخم الاقتصادي على استخدام وسائل تنظيم الاسرة لخفض الانجاب:

– توصل البحث إلى تفضيل الأزواج لإنجاب طفل واحد أو طفلين وذلك نتيجة للتضخم الاقتصادي وارتفاع الأسعار.

– كشفت نتائج البحث عن وعى الأزواج بأهمية استخدام وسائل لتنظيم الاسرة لخفض الانجاب والمباعد بين فترات الحمل، وهذا ما يعكس الدور الإيجابي الذي يلعبه التضخم الاقتصادي في معرفة الأزواج على اختلاف مستوياتهم التعليمية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية بوسائل تنظيم الاسرة.

-وبالنسبة لأكثر الوسائل استخداماً جاءت كالتالي حبوب منع الحمل (23,6%)، اللولب (21,8%)، العازل الطبي (8,9%)، فترة الأمان (5,3%)، حقن منع الحمل (3,6%)، الرضاعة الطبيعية (2,2%)، ربط الانابيب الرحمية (0,4%). وأظهرت النتائج أن نسبة (63,4%) من النساء يستخدمون وسائل لتنظيم الاسرة، بينما هناك (36,6%) من النساء لا يستخدمون وسائل لتنظيم الاسرة، وتنوعت أسباب الاستخدام بين عدم القدرة على تربيت الأبناء لقلة الدخل (28,4%)، زوجي يريد ذلك (14,7%)، الحالة الصحية لا تسمح بالأنجاب (7,6%)، اريد التركيز على العمل (7,5%)، لتباعد فترات الحمل (3,6%). وجاءت أسباب عدم الاستخدام كالتالي: إنجاب أكبر

عدد من الأبناء (28,9%)، وجود مضاعفات نتيجة استخدامها (17,3%)، معارضة الزوج أو أحد الأقارب الى ذلك (12,4%)، معتقدات دينية أو أفكار خاصة (5,8%).

توصيات الدراسة:

- زيادة فاعلية دور الدولة في المراقبة المستمرة على ارتفاع الأسعار ومحاربة الاكتناز بين التجار والمستثمرين.
- ضرورة قيام الدولة والسطات الحكومية على وضع سياسات لمعالجة التضخم الاقتصادي.
- الحرص على توفير قنوات الحماية الاجتماعية، وتقديم المعونات العينية والنقدية التي تمتص زيادة التفاوت بين شرائح طبقات المجتمع المختلفة.
- العمل على زيادة دخل الاسرة بالشكل الذي يتناسب مع الارتفاع الحادث في الأسعار، وذلك من خلال إضافة بدل غلاء معيشة إلى رواتب موظفي ومتقاعدي الدولة وزيادة مخصصات الضمان الاجتماعي بشكل يتناسب مع زيادة الأسعار.

أولاً: المراجع العربية: –

١- إبراهيم، احمد حسن. (1996). التكيف الهيكلي والتنمية البشرية في مصر، أعمال الندوة السنوية الثانية لقسم الاجتماع بعنوان سياسات التكيف الهيكلي في مصر الأبعاد الاجتماعية، تحرير احمد زايد، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

٢- آل مظف، عبيد بن علي عطيان. (2013). التأثيرات الاجتماعية للتضخم الاقتصادي على الأسرة السعودية: دراسة على عينة من الأسر في مدينة جدة. مجلة الاجتماعية، ع 6.

٣- إلفي، محمد، وحمزة، بلغالم. (2021)، أثر مؤشرات الهيكل العمري للسكان على معدلات التضخم في عينة من الدول العربية للفترة 2010 –2019، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، مج 17، ع 27.

٤- بن هني، حسين. (2002). اقتصاديات النقود والبنوك (الأسس والمبادئ)، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن.

٥- البنك المركزي المصري (2016)، التقرير السنوي لعام 2016/2015.

٦- البنك المركزي المصري (2023)، التقرير الشهري للتضخم يناير 2023.

٧- البياتي، فراس عباس فاضل. (2011) السلوك الانجابي لدي المرأة العراقية: دراسة سوسيو ديموغرافية للواقع الانجابي للمرأة العراقية، شئون اجتماعية، مج 28، ع 109

٨- توفيق، سالم. (2000). أساسيات علم الاقتصاد، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، الطابعة الأولى، القاهرة.

٩- حسن، جمال إبراهيم (2006). الآثار الدورية لسياسات الإصلاح الاقتصادي في مصر. مجلة مصر المعاصرة، مج 97، ع 484.

١٠-حسن، نجوى عبد الرحمن. (2007). دراسة مقارنة لمحددات السلوك الانجابي للريفيات بمحافظتي المنوفية وأسيوط، قسم الارشاد الزراعي والمجتمع الريفي بكلية الزراعة – جامعة المنوفية.

١١-حسين، حسين أبو الحسن، واخرون. (2019). نوعية الحياة وعلاقتها بخصوبة المرأة المصرية في ضوء بعض العوامل النفسية: دراسة ميدانية على شرائح اجتماعية متباينة، مجلة العلوم البيئية، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس مج 45، الجزء 2.

١٢- الحسيني، السيد محمد. (1985). النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم، دار المعارف بمصر، القاهرة.

١٣- حماد، جمال محمد (2014)، التضخم واثاره الاجتماعية دراسة ميدانية على عينة من الفقراء بمحافظة المنوفية، حوليات آداب عين شمس، مج 42.

١٤- خليل، عرفات زيدان (1996)، مشكلة السلوك الانجابي وعلاقتها بالتنشئة الاجتماعية للطفل، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية 1.

١٥- الرشيد، ملك جاسم. (2017). الاختلالات الزوجية في الكويت – دراسة اجتماعية للفروق النوعية وتأثير العوامل الديموغرافية، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، كلية العلوم الاجتماعية، قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، مج 45، ع 2.

١٦- زنون، مروان عبد المالك، سليمان، وافي سلام (2019). التضخم والعوامل المؤثرة فيه (دراسة قياسية تركيا أنموذجاً 1980 -2013)، المجلة الاكاديمية لجامعة نوروز، مج 8، ع1.

١٧- زهران، حامد عبد السلام. (1984). علم النفس الاجتماعي، عالم الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة.

١٨- السروجي، طلعت مصطفى. (2014). السكان والبيئة رؤية اجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة.

١٩- سلاطينه، بلقاسم، الجيلاني، حسان. (2012). أسس المناهج الاجتماعية، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة.

٢٠- شهاب، مجدي محمود. (2000). اقتصاديات النقود والمال، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر.

٢١-الشيمي، عاطف حلمي السيد، عبد الله، طارق على أحمد (2021). أثر الإصلاح الاقتصادي على التنمية المستدامة في مصر، مجلة البحوث والدراسات الافريقية ودول حوض النيل، جامعة أسوان، المجلد 3، العدد 1.

٢٢-صندوق النقد الدولي (2022): تقرير آفاق الاقتصاد العالمي مجابهة أزمة تكلفة المعيشة.

٢٣-الضبع، عبد الرؤوف أحمد محمد. (2000). الامية والسلوك الانجابي: دراسة ميدانية في قرية بصعيد مصر. المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، مج 8، ع 2

٢٤-طلب، محمد عبد العظيم. (١٩٩٠). التضخم العالمي: الظاهرة والتفسير الاقتصادي لها. مجلة المال والتجارة، مج ,٢٢ ع،٢٥٣.

٢٥-طلب، محمد عبد العظيم. (2006). الإصلاح الاقتصادي: من عمومية الرؤية الدولية إلى خصوصية الحالة المصرية. دراسات مستقبلية، س 8، ع 11.

٢٦-طه، رانيا الشيخ (2021). التضخم أسبابه آثاره، وسبل معالجته، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ع 18.

٢٧-العازمي، عبد الله غازي. (٢٠٠٨). التضخم الاقتصادي: دراسة تطبيقية على دولة الكويت. مجلة التجارة والتمويل، ع،٢.

٢٨-عبد الباقي، سلامة. (2019). مكونات النسق الاسرى وعلاقته بالسلوك الانحرافي – مرحلة المرحلة أنموذجاً، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، مج 2، ع 21.

٢٩-عبد العظيم، ولاء محمد عبد العليم. (2011). المحاسبة عن التضخم، كلية التجارة، جامعة قناة السويس.

٣٠- عبد الفتاح، أشرف السيد العربي. (1997). التنمية في مصر: دراسة لأسباب وانعكاسات الوضع الحالي وإمكانية تطويره مع التركيز على التعليم، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، قسم الاقتصاد والعلوم السياسية.

٣١- عبد القادر، محمد عبد القادر. (2002). اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية.

٣٢- على، راند عبد الرحيم أبو بكر محمد (2015). العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على خصوبة المرأة بالولاية الشمالية، مجلة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، ع 1.

٣٣- علي، هناء السيد محمد. (2005) تأثير قنوات الاتصال الشخصي والجماهيري على السلوك الانجابي للأسرة. المجلة المصرية لبحوث الاعلام، ع 24.

٣٤- كرادشة، منير عبد الله، والنبوي، نايف عودة كايد. (2010). الاتجاهات القدرية والسلوك الانجابي في الأردن: دراسة مرجعية. مجلة العلوم الاجتماعية، مج 38، ع1

٣٥- لطفي، طلعت إبراهيم، والزيات، كمال عبد الحميد. (2001). النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة.

٣٦- المجلس القومي للسكان. (2023). تقدير المؤشرات الديموغرافية على مستوى المحافظات وإجمالي الجمهورية (2022). وزارة الصحة والسكان. المجلس القومي للسكان. القاهرة. أغسطس.

٣٧- محمد عبد الكريم. (2012). النظرية المعاصرة في علم الاجتماع – التوازن التفاضلي صيغة توليفيه بين الوظيفية والصراع، دار مجدولاي، الأردن.

٣٨-محمد، أسامة كمال. (2013). التماسك الاسرى ومهارات حل المشكلات الاجتماعية لدى الأبناء، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

٣٩-مشعل، أحمد عبد اللطيف سالم (2017). دراسة اقتصادية لتقدير أثر التضخم على أداء القطاع الزراعي المصري، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، مج 27، ع 2.

٤٠-مهران، زكريا. (2014). التاريخ يفسر التضخم والتقلص، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة.

٤١-نعيمه، دودو. (2011). تأثير عمل المرأة على معدلات الخصوبة، دراسة ميدانية بجامعة فرحات عباس بسطيف، رسالة ماجستير منشورة، جامعة فرحات عباس – سطيف، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.

٤٢-ياسين، علي صبري (1980)، المقومات الهيكلية للاقتصاد المصري والتضخم، المؤتمر العلمي السادس للتضخم في مصر: أساليب ووسائل مواجهة آثاره، الجمعية المصرية للإدارة المالية، القاهرة.

ثانياً: – المراجع الأجنبية:

43- Biney, Elizabeth and others. (2020). Patterns of fertility in contemporary South Africa: Prevalence and associated factors, University of Hong Kong.

44- Caplovitz, David. (1981). Making Ends Meet: How Families Cope with Inflation and Recession, The Annals of The American Academy of Political and Social Science, vol 456, no 1.

45- Geist, Claudia، and Otto، Sarah R. Brauner (2017). Uncertainty, Doubts, and Delays: Economic Circumstances and Childbearing Expectations Among

Emerging Adults, Department of Sociology, McGill University, Canada.

46- Gorry, Devon. (2019). Heterogeneous Consequences of Teenage Childbearing, Department of Economics, Clemson University, Clemson

47- Martindale, Don. (1998). The Nature and Types of Sociological Theory, Routledge, New York, London.

48- Mibalyi, Peter (2020). Reflection on " The Marginal Utilities and Marginal Costs of Having Children ", Workshop Published in the issue of the public Finance Quarterly.

49- Pretorius, Kruger (2012) The Relationship between Inflation, Inflation Uncertainty, and Economic Growth in South Africa, Master of Commerce, University of Johannesburg.

50- Raab, Marcel. (2017). Desire and Attitudes to Marriage Among Unmarried Iranian Youth – A Qualitative Study, International Journal of Women, S Health and Reproduction Sciences, Vol 6, No 4.

51- S. Kearney, and B. Levine, Phillip. (2007). Socioeconomic Disadvantage and Early Childbearing, Working Paper National Bureau of Economic Research, Cambridge.

52- Skoufias, e. (2003). economic crises and natural disasters: coping strategies and policy implications, world development.

53- Turroni, Costantino Bresciani. (1931). The Economics of Inflation: A Study of Currency Depreciation in Post – War Germany, Printed in Great Britain.